المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: تداعيات "صفقة القرن" على السياسة الخارجية الاردنية
اسم الكاتب: م.د. سند وليد سعيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2570
تاريخ الاسترداد: 2025/06/08 19:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تداعيات "صفقة القرن" على السياسة الخارجية الاردنية

م.د. سند وليد سعيد
كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

الملخص

تسلط هذه الدراسة الضوء على تداعيات صفقة القرن على سياسة الأردن الخارجية، والتعرف على بنودها ومضمونها وموقف الأردن منها ومدى انعكاسها على القضية الفلسطينية والتعرف على قرارات السياسة الخارجية الأردنية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

وتكمن إشكالية الدراسة في أنها تعالج مشروع فكري امريكي –إسرائيلي يحاول تصفية القضية الفلسطينية، ويلغي الدور السياسي للأردن تجاهها، وتنطلق الفرضية في محاولة اثبات ان "صفقة القرن" لن تغير في موقف الأردن التاريخي من القضية الفلسطينية، ولم تقيد من دور السياسة الخارجية الأردنية الإقليمية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الأردنية وصانع القرار السياسي يتعرضون لضغوطات أمريكية وإسرائيلية، فضلا عن الدول العربية المؤيدة للمشروع، من اجل الموافقة على صفقة القرن، مستغلين الظروف الاقتصادية التي تعاني منها الأردن بسبب مواقفها تجاه القضية الفلسطينية، وقد اتضح أن السياسية الخارجية الأردنية لا يمكن ان ترضخ للضغوطات، وأنها ليست ضعيفة في مواجهة

المتغيرات الإقليمية والدولية، وأن أمامها خيارات متعددة يمكن المضي بها، لإفشال مشروع الصفقة.

الكلمات المفتاحية: صفقة القرن ،السياسة الخارجية ، القضية الفلسطينية ، الاردن.

Abstract:

This study sheds light on the repercussions of the Deal of the Century on Jordan's foreign policy, identifying its provisions, content, Jordan's position on it, and its reflection on the Palestinian issue, identifying Jordanian foreign policy decisions in light of regional and international changes.

The problem of the study is that it deals with an American-Israeli intellectual project that attempts to liquidate the Palestinian cause, and cancels the political role of Jordan towards it.

The study concluded that the Jordanian foreign policy and the political decision-maker are subjected to American and Israeli pressures, as well as the Arab countries that support the project, to agree to the Deal of the Century, taking advantage of the economic conditions that Jordan suffers from because of its stances towards the Palestinian issue. It can succumb to pressures, it is not weak in the face of regional and international changes, and it has multiple options that can be pursued, to thwart the draft deal.

Keywords: deal of the century, foreign policy, the Palestinian cause, Jordan

المقدمة

تمثل السياسة الخارجية الأردنية إحدى الوسائل التي تربط الدولة ونظامها السياسي مع العالم الخارجي الإقليمي والدولي لتحقيق امنها واستقرارها والحفاظ على مكانتها في الساحة الدولية، لاسيما في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية في النظام الدولي الامر الذي جعل مسألة اتخاذ قرار يخضع الى مؤثرات داخلية تنبع من إمكانياتها وقدراتها الذاتية التي تشكل احدى مصادر قوتها الداخلية وبما انها دولة تعاني من نقص في الموارد الامر الذي جعلها تواجه تحدي داخلي انعكس على سلوكها في

السياسة الخارجية، فضلا عن المؤثرات الخارجية المتمثلة بوجود "إسرائيل" ومدى تأثيرها على امن واستقرار الدولة ضمن اطارها الإقليمي ودورها المحوري مع القضية الفلسطينية.

ولا شك ان السياسة الخارجية الأردنية تحاول الالتزام بقواعد ومبادئ هيئة الأمم المتحدة فضلا عن التزامها بالشرعية الدولية، ويعد موقفها ودعمها للقضية الفلسطينية من أبرز ثوابت السياسة الخارجية الأردنية والتي تسعى لتحقيق السلام والامن في المنطقة، فضلا عن رفضها لأي تسوية سياسية على حساب الشعب الأردني او الفلسطيني، لاسيما بعد اعلان الرئيس الأمريكي السابق" دونالد ترامب" عن مشروع صفقة القرن، والذي وضع الأردن امام تحديات داخلية وخارجية وهدد مصالحها الاستراتيجية في سياساتها الخارجية.

أهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في التعرف على اهم صفقة أعلنها الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" في القرن الحادي والعشرين وهي صفقة القرن، وما رافقها من متغيرات وتداعيات إقليمية ودولية انعكست على قرارات السياسة الخارجية الاردنية التي تلتزم بثوابت تاريخية ودينية ووطنية وقومية تجاه القضية الفلسطينية.

إشكالية الدراسة: تحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي وهو: هل مثّلت صفقة القرن تحدي للسياسة الخارجية الأردنية فيما يتعلق بالدور والمكانة والأداء، وكيف انعكست على توجهات السياسة الخارجية الأردنية؟ ، فضلا عن الإجابة على مجموعة أسئلة ثانوية هي: كيف يمكن ان توازن الأردن بين استحقاقها التاريخي والتزامها القومي تجاه القضية الفلسطينية في ظل "صفقة القرن"؟ وما هي تداعياته الإقليمية والدولية؟ وماهي الخيارات المتاحة امام السياسة الخارجية الاردنية الإقليمية والدولية المرافقة لمشروع "صفقة القرن"؟

فرضية الدراسة

تحاول الدراسة اثبات ان "صفقة القرن" لن تغير في موقف الأردن التاريخي من القضية الفلسطينية، ولم تقيد من دور السياسة الخارجية الأردنية الإقليمية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لسرد تفاصيل مشروع "صفقة القرن" ومعرفة الثوابت التي قامت عليها السياسة الخارجية الأردنية" تجاه القضية الفلسطينية ومواكبة مراحل تطور الاحداث وفق المستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية، باعتبار ان فهم الماضي هو مفتاح لفهم الحاضر والمستقبل، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل مشروع صفقة القرن ولمعرفة ابعاد وتأثير المشروع على السياسة الخارجية الأردنية وما يشكله من تداعيات اقليمية ودولية، كما تم استخدام المنهج الاستشرافي لتحديد ماهي الخيارات المتاحة امام السياسة الخارجية الأردنية وفق المتغيرات الإقليمية والدولية والتي من المحتمل ان تحدث تغييراً في مسار مشروع صفقة القرن في المستقبل.

المحور الأول: مضمون صفقة القرن.. الإيجابيات والسلبيات.

اول من طرح مصطلح "صفقة القرن" هو مستشار الأمن القومي الإسرائيلي والجنرال المتقاعد "جيورا أيلاند" عندما طرح خطة اسرائيلية تحت عنوان (إعادة التفكير في حل الدولتين) في معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى عام (٢٠٠٨م) ثم اجرى تعديلاته في عام (٢٠١٠م) وقدمها الى مركز بيغن للدراسات الاستراتيجية في جامعة "بار إيلان" الإسرائيلية تحت عنوان (البدائل الإقليمية لحل الدولتين) ادرج فيها المكاسب والاغراءات الإسرائيلية المقدمة للدول العربية المشاركة في الصفقة، جاءت هذه الدراسة بعد ان راى " جيورا ايلاند" ان فشل حل الدولتين او الوصول الى تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي لن يكون الا

بمشاركة الدول العربية بعد تهيئة البيئة الاقليمية والدولية لدعم هذه الصفقة والتي تمثلت بدايتها في اعلان اهم قرار في صفقة القرن من قبل الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" بتاريخ (٢٠١٧/٩/٦م) وهي تهيئة خطة للسلام في منطقة الشرق الأوسط لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي وتمثلت بدايتها في اعلان بان القدس عاصمة لإسرائيل وتم نقل السفارة الأمريكية إليها في تاريخ (٢٠١٨/٥/١٤م)[١].

جاءت صفقة القرن بعد مجموعة من المفاوضات بين رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" ومستشار البيت الأبيض" جاريد كوشنر" وهو صهر الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" تم الإعلان عن مضمون الصفقة في الجانب الاقتصادي من خلال الورشة التي عقدت في البحرين وبحضور اغلب الدول العربية التي تعني بالشأن الفلسطيني كالسعودية ومصر والإمارات والمغرب والأردن وقطر والبحرين والاتحاد الأوربي، بعنوان "السلام من اجل الازدهار" بتاريخ (٢٠١٩/٦/٢٦م)، صرح "كوشنر" إن أمريكا تريد أن ترى "السلام والازدهار والأمن يتحقق للإسرائيليين والفلسطينيين والجميع"، لحل القضية الفلسطينية وبرعاية أمريكية الا ان هذه المرة جاءت بمشروع جديد مغاير عما تم طرحه في السابق من خلال اشراك دول أخرى في القضية الفلسطينية لاسيما دول الخليج العربي (السعودية والامارات والبحرين)، متناسية الدور الديني والتاريخي والقومي للقضية الفلسطينية على ارض الواقع، أي يمكن القول ان القضية تحولت من الجانب

[١] – عامر عبد المنعم، الخاسرون والرابحون في صفقة القرن، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، نيسان/٢٠١٨، ص٢.

السياسي والقومي الى الجانب الاقتصادي والتنموي على حساب الشعب الفلسطيني[٢].

وبعد ان فشلت كافة المشاريع الرامية لحل الدولتين التي دعا اليها كل من الرئيس الأمريكي السابق" بيل كلينتون" عام (٢٠٠٠م) ومن بعده جورج دبليو بوش الابن وكذلك فشلت مساعي الرئيس الأمريكي السابق " باراك أوباما"، الا انه وفي تاريخ (٢٠٢٠/١/٢٨م) طرح الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" خطه لأنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي واحلال السلام والامن في المنطقة بمساعدة دول عربية مثل (مصر والسعودية والأردن) من خلال إيجاد وطن بديل لتوطين الفلسطينيين خارج اراضيهم المحتلة واسقاط حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة اليها، فضلا عن خضوع اكثر من(٣٠%) من أراضي الضفة الغربية باستثناء القدس للسيادة الإسرائيلية مع الإبقاء على مستوطناتها[٣]. وتضمن مقترح الصفقة طرح بدائل اقليمية من خلال تبادل الأراضي بين الدول الثلاثة (مصر والأردن و"إسرائيل")، اذ تتنازل مصر عن مساحة تقدر حوالي (٧٢٠ كم٢) من شمال سيناء الى حدود مدينة العريش أي تتنازل عن ميناء سيناء الى قطاع غزة لأنشاء ميناء ومطار دولي كبير، وبالمقابل تحصل مصر على مساحة تقدر(٧٢٠ كم٢) جنوب غرب صحراء النقب الإسرائيلية مع السماح لها بشق نفق في شمال مدينة "إيلات" يصلها بالأردن تمر من خلاله مجموعة من وسائل النقل البرية كطريق دولي وخط لسكك الحديد وانبوب نفط ثم تتفرع بعدها إلى كل من العراق والسعودية ودول الخليج، بينما تحصل الأردن فضلا عن الفوائد الاقتصادية بسبب مرور

---

[٢] لبيب قمحاوي، قراءة في صفقة القرن، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد(٤٢)، العدد(٤٨٩)،كانون الثاني/ ٢٠١٩ ، ص١٦.

[٣] محمد المنشاوي، ترامب أولًا: كيف يغيّر الرئيس أمريكا والعالم، دار الشروق، القاهرة–مصر، ٢٠٢٠، ص٧٨.

البضائع الأوروبية من النفق إلى دول العراق والخليج، اذ ستحصل أيضا من خلال النفق على شبكة من الطرق والمواصلات وانابيب النفط، اذ ستوفر الاستثمارات فرص عمل فضلا عن الامتيازات التي سيحصل عليها الشعب الفلسطيني والدول المجاورة الامر الذي يمكن اللاجئين الفلسطينيين من العودة الى المنطقة الاقتصادية الجديدة لحل الازمة الديموغرافية في الأردن[٤]. أي ان القضية تحولت من الجانب السياسي والمطالبة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الى الجانب الاقتصادي والاستثمار في الأراضي الفلسطينية بدعم سياسي ومالي مقدم من دول الخليج ودول الجوار الفلسطيني ، فيما تشكلت أبرز مضامين صفقة القرن والتي قسمت الى جانبين الاول سياسي والثاني اقتصادي ، ويمكن توضيحها بالاتي[٥]:

١- تمثل الجانب السياسي في استحواذ "إسرائيل" على مساحة جديدة من الضفة الغربية وغزة لأنشاء دولة فلسطين الجديدة منقوصة السيادة وبمساحة تقدر حوالي (٣٠%) فضلا عن الحفاظ على مستوطناتها واعتبارها شرعية مع بقاء القدس عاصمة لإسرائيل، تخصص الاستثمارات التي تقدر قيمتها حوالي (٥٠) بليون دولار لأنشاء مدينة تجارية واقتصادية تضم مطار دولي وسكك حديد وميناء كبير في خلال (٥) أعوام، شرط عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين بل العمل على توطينهم او تعويضهم بمبالغ مالية تضمن عدم عودتهم، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية في غرب نهر الأردن، واعتراف العالم اجمع بدولتي إسرائيل وفلسطين الجديدة، فضلا عن عدم امتلاك الشعب الفلسطيني جيش او قوة عسكرية تدافع

---

[٤] – لمزيد من التفاصيل ينظر: قصي إبراهيم يونس، الصراع العربي – الصهيوني؛ بين سياسات التسوية ومشاريع التصفية: صفقة القرن انموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، عمان- الأردن،٢٠٢١، ص٧٥.

[٥] – سهاد صالح هندي، التغيرات الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط: صفقة القرن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الانبار، العراق، ٢٠٢١، ص٣٨.

عنه بل يكفيها الجهاز الأمني للمحافظة على امنها الداخلي فقط، ويتولى الجيش الإسرائيلي الدفاع عنها أي دولة فلسطينية منزوعة السلاح في غزة والضفة الغربية.

٢- تمثل الجانب الاقتصادي في التركيز على الجانب الاستثماري التنموي لتعزيز السلام في المنطقة بأنشاء استثمارات اجنبية ضخمة في قطاع غزة والضفة الغربية يتضمن انشاء طرق برية وسكك حديد ومطار دولي ما يضمن توفير فرص عمل للشعب الفلسطيني ويمكن ان تمتد لدول إقليمية كمصر ولبنان والأردن، وبعد موافقتهم على الصفقة يتم منحهم (٢٥) مليون دولار لعشرة سنوات متتالية لضمان توطين الفلسطينيين اللاجئين وعدم عودتهم لديارهم.

ان صفقة القرن استغنت عن الطرف المهم في القضية الفلسطينية في الجانب الأول الا وهو الأردن لاسيما بعد مشاركة بعض الدول العربية في الصفقة، وشكل تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "بنيامين نتنياهو" حول ضم غور الأردن حسب بنود صفقة القرن الى السيادة الإسرائيلية خطرا على الأردن الامر الذي يعني قطع التواصل البري والبحري بين الأردن وفلسطين وهي خطوة مدروسة لقطع الرابط التاريخي والديني والقومي الذي يربط الشعب الأردني بالقضية الفلسطينية وتمثل تحدي للسياسة الخارجية الأردنية كونها تقضي على دولة فلسطين من خلال ترحيل الفلسطينيين المتواجدين في الضفة الغربية الى الأردن استعداداً لإقامة دولة فلسطين على اراضيها[٦]، هذا الجانب من الصفقة شكّل تحدي للأردن في قضية المياه ، فمن الواضح أن مهندسي هذه "الصفقة" يعرفون جيداً أهمية مسألة المياه لإقامة الدولة الفلسطينية، وأنه بدون خطة مياه طويلة الأمد سليمة ومستدامة، فإن الدولة المرغوبة ستفتقر إلى العناصر الضرورية. وهذا على الأرجح سبب ابتعاد الخطة عن قضية المياه، ونفي الاتفاقات السابقة الموقعة مع الفلسطينيين،

[٦] - **إبراهيم حمامي، صفقة القرن الحلم القديم الجديد، لندن، ٢٠١٨، ص٦٣.**

والاستمرار في السيطرة على مناطق غنية بالمياه السطحية والجوفية، مع الاستمرار في بناء المستوطنات. وهذا واضح في مناطق القدس ونابلس الغنية بالمياه السطحية والجوفية، بينما ستستمر إسرائيل في احتلال الأراضي المتبقية المتاخمة لنهر الأردن ومنطقة شمال البحر الميت، والتي لا يملك الفلسطينيون أي سيطرة عليها، ولا يتمتعون بحقوق سيادية على الأراضي المحتلة المذكورة أعلاه[٧].

ومن خلال "صفقة القرن"، تحاول إسرائيل السيطرة على موارد المياه والموارد في المناطق الحدودية، اذ تغيرت استراتيجيتها في ظل وجود فائض من الغاز، وبعد ان كانت روافد ومصادر نهر الأردن هي المحرك الرئيسي للعدوان عام (١٩٦٧م)، وقبل ذلك حرب عام (١٩٤٨م)، وكذلك حرب الاستنزاف عام (١٩٧٣م) وسمحت لهم خطوط الهدنة بالسيطرة على الموارد المائية لنهر الأردن والضفة الغربية والجولان المحتل وبحيرة طبريا، فضلا عن تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على طبقات المياه الجوفية الجبلية في الضفة الغربية وخزاناتها الجوفية الغنية بالمياه، والتي سحبت إسرائيل مياهها بطرق غير عادلة وغير مستدامة، دون أن يكون للفلسطينيين الحق في مياههم السيادية[٨].

وبالعودة إلى مضمون الصفقة، تركز الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة على شبكات المياه وخطوط النقل من داخل "إسرائيل"، باتجاه الضفة الغربية وسيناء وغزة والأردن، وتتجاهل اتفاقيات أوسلو(١٩٩٣-١٩٩٥م) واتفاقيات(٢٠١٧-٢٠١٨م) الموقعة لتزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه كجزء من اتفاقية مشروع البحر الأحمر- الميت. وبينما رفضت "إسرائيل" الاتفاق، أصرت على إدراجه في

---

[٧] حازم النصر، "صفقة القرن" وأسرارها الخفية، تاريخ الدخول:٢٠٢٢/٣/٢٦، على الموقع الالكتروني: https://www.jordantimes.com

[٨] مطهر الصفاري، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتحرير القدس وفلسطين، أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول-تركيا، ٢٠١٨، ص١١.

"الصفقة"، لتوضح للولايات المتحدة وأوروبا أنها تعمل على التعاون الإقليمي[٩].ومع ذلك، فإن التنفيذ والالتزام هما أمران آخران، لاسيما إذا كان هناك بعض الفوائد للآخرين، اي تغيرت استراتيجيتهم في ظل غياب موارد مائية جديدة للسيطرة على الضفة الغربية، اذ توصف الاستراتيجية الجديدة ببيع المياه لمن يحتاجها بالدفع لدى إسرائيل مياه بحر للاستفادة منها، فضلاً عن أفضل تقنيات تحلية المياه، ولديها طاقة رخيصة وفيرة، اي "غاز البحر الأبيض المتوسط"، بينما أن الاستراتيجية الجديدة مربحة اقتصاديًا وسياسيًا، إلا أنها إشكالية أيضًا، نظرًا للسيطرة على الفلسطينيين ومصادر المياه العربية واحتلالها، وما يترتب على ذلك من عواقب مواجهة المجتمع الدولي والمشاكل القانونية[١٠].

كما ان هنالك سبب خفي وراء السيطرة على الجزء الشمالي من البحر الميت ووادي الأردن ، لذا تم ادراجها في مضمون الصفقة وهو ما يتعلق بمستقبل صناعة البوتاس الإسرائيلية في البحر الميت، وهي صناعة تدر المليارات للاقتصاد الإسرائيلي من خلال بيع أملاح البوتاس ومنتجات البحر الميت، في ضوء عدم رغبة إسرائيل في المضي قدمًا في مشروع البحر الميت مع الأردن والفلسطينيين، سيستمر التدهور البيئي للبحر الميت إلى النقطة التي قد يجف فيها البحر الميت تمامًا تقريبًا، ويعرف مخططو المياه والحدود الإسرائيليون أن شواطئ البحر الميت تنحسر وتتقلص باتجاه الشمال "أي باتجاه حدود الضفة الغربية على البحر الميت" فضلا عن، اصرار الأردن في السنوات الماضية على أن دولة

---

[٩] سالم الياس محمد العباسي، دور المياه في استراتيجية اسرائيل التوسعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن ،٢٠٢٠، ص١٧٢.

[١٠] بكر البدور، صفقة القرن: المعيقات والتحديات والافاق خلال عام ٢٠١٩، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد (٨٨)، الأردن، صيف/ ٢٠١٩، ص٣٥.

فلسطين تقع على حدود حوض البحر الميت ولها حقوق [١١] . لذلك، تم تقديم الفلسطينيين كشريك فاعل في مشروع البحر الميت الأحمر، وهي حقيقة تجاهلتها "الصفقة" بالكامل.

ولتوضيح هذه النقطة بالأرقام، يبلغ طول الشاطئ الغربي للبحر الميت اليوم حوالي (٥٤) كيلومترًا، منها (١٨) كيلومترًا فقط داخل حدود إسرائيل عام (١٩٤٨م) و(٣٦) كيلومترًا المتبقية تقع داخل حدود الضفة الغربية لعام (١٩٦٧م)، إذا استمرت مياه البحر الميت في الانحسار إلى الشمال، في غياب تنفيذ مشروع الأحمر–الميت، فمن المتوقع أنه خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة لن يكون هناك شاطئ للبحر الميت داخل حدود "إسرائيل" عام (١٩٤٨م)، نتيجة لذلك ستختفي بالتأكيد بلايين الدولارات من الفوائد الاقتصادية الناتجة عن استغلال مياه البحر الميت[١٢]. وهذا هو سبب إصرار "إسرائيل"، من بين أسباب أخرى واضحة، على ضم المناطق الفلسطينية في غور الأردن على طول الشواطئ الشمالية للبحر الميت، فالماء حق أساسي من حقوق الإنسان وجسر للتعاون بين الأمم، ولا يجوز استخدامه كسلاح لقمع وترهيب الناس، ولا لتمرير صفقات سياسية على حساب الشعوب الاخرى ، وعليه نلاحظ ان "إسرائيل" عملت على اشراك الدول العربية في الصفقة لتتحمل تكلفتها المالية، فيما تخلي هي مسؤوليتها امام المجتمع الدولي وتغيير صيغة الحل من الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي الى " السلام الاقتصادي" بصيغة التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف على حساب الشعب الفلسطيني، لذا

---

[١١] –حكيم العمري، القدس بين الشرعية الدولية ومشروع صفقة القرن ٢٠١٩، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد (١١)، العدد (٣)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة ببجاية، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٤١١.

[١٢] – عبد السلام معلا، صفقة القرن: وصفة لحل الصراع ام تدشين لمرحلة جديدة فيه، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد (٨٥)، الأردن، صيف/٢٠١٨، ص٣٨.

تشعر الأردن بالقلق من المشروع الامريكي – الإسرائيلي، فلطالما كانت المسؤولة عن إدارة الممتلكات الدينية في القدس حسب قوانينها، ومشروع الصفقة قيد من تلك المسؤولية بل حاول ان يرفع يد الأردن من تلك الأماكن الدينية لاسيما بعد ان تم اقتحام المسجد الأقصى من قبل الصهاينة مرات عديدة كخطوة استفزازية للأردن ، كما يمكن ادراج عدة أسباب من قبل الأردن لرفض الصفقة وهي كالاتي [١٣].

١- عدم اشراكها في صياغة المشروع الأمريكي- الإسرائيلي.

٢- تمسكها بالأشراف على الأماكن الدينية في القدس.

٣- وجود اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يمتلكون الجنسية الأردنية والذين يشكلون اكثر من (٦) مليون نسمة من أصل فلسطيني، عدا (١٤٠) الف لاجئ فلسطيني من غزة لا يمتلكون الجنسية الأردنية، علما ان سكان الأردن يبلغ عددهم حوالي (١٠.٣٨٩.٥٦٧) ملايين نسمة، وتخشى ان تمارس واشنطن الضغط عليها لمنح بقية اللاجئين الفلسطينيين الجنسية الأردنية مما يشكل تغير في التركيبة السكانية لديها.

لذا استغلت الولايات المتحدة الامريكية الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به الأردن وطرحت عليها مجموعة من الاغراءات لتغيير موقفها من الصفقة ومنها [١٤] :

١- منح الأردن كامل الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس وتكون رسوم تأشيرات الدخول من الأردن وهو ما يمثل دخلا لها، بينما يكون الاشراف من قبل "إسرائيل".

---

[١٣] – جواد الحمد، صفقة القرن: التحديات والفرص واحتمالات المستقبل، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد (٩١)، الأردن، ربيع٢٠٢٠، ص١١٠.

[١٤]– عبد الله المجالي، صفقة القرن تحليل مضمون، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد (٩١)، الأردن، ربيع٢٠٢٠، ص٧٧.

٢- انشاء خط سكة حديد يربط الأردن بفلسطين والخليج العربي والعراق وسوريا.

وعلى الرغم من هذه الاغراءات الا ان الصفقة أوكلت على الأردن ما يلي[١٥]:

١- على الجانب الأمني أوكلت الصفقة على الجانب الأردني حفظ الامن داخل دولة فلسطين الجديدة ضمن مشروع الصفقة وحماية المقدسات الدينية في القدس على ان تكون تحت اشراف الحكومة الإسرائيلية، والدخول في تعاون أمني مع "إسرائيل" وفلسطين لحماية المعابر الإسرائيلية والحفاظ على امنها.

٢- على الجانب الاقتصادي العمل على بناء مطار داخل الأردن وانشاء منطقة حرة للصادرات الإسرائيلية والفلسطينية الى الدول والحصول على موافقة من الأردن لاستخدام فلسطين ميناء العقبة مقابل دفع رسوم للأردن، فضلا عن العمل على تأسيس منظمة إقليمية امنية شبيهه بمنظمة الامن والتعاون الاوروبي تضم كل من الأردن وفلسطين و"إسرائيل" ومصر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وهو ما يمكن "إسرائيل" من تطبيع علاقاتها مع الدول العربية ، اذ يمكن القول ان الصفقة على الرغم من الاغراءات التي فيها للدول العربية ولاسيما للأردن، الا انها كانت تصب لمصلحة "إسرائيل" وتشكل هدفا مباشراً لأنهاء قضية فلسطين والى الابد، على ان تتحمل الدول العربية اعباءها المالية والاجتماعية والسياسية، لاسيما الأردن التي تضم اعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما يشكل مصدر تهديد أمنى وسياسية وديموغرافي ينعكس بشكل سلبي على امنها الوطني والإقليمي.

---

[١٥] – جواد الحمد، مصدر سابق، ص١١٧.

المحور الثاني: السياسة الخارجية للأردن في ظل صفقة القرن.

سيتم توضيح السياسة الخارجية الأردنية على الصعيدين الإقليمي والدولي في ظل مشروع صفقة القرن على النحو الآتي:

١- السياسة الإقليمية: ركزت الأردن في سياستها الإقليمية على جانبين هما التضامن العربي والقضية الفلسطينية والمتغيرات الدولية التي تؤثر على الدول العربية، لاسيما القضية الفلسطينية التي عدتها قضية العرب المركزية وعلى الدول التضامن والتعاون لإرجاع حقوق الشعب لفلسطيني المغتصب من قبل "إسرائيل "، كونها تشكل مصدر قلق على امنها واقليمها لقربها الجغرافي طالما لم يتم التوصل لحل يرضي الشعب الفلسطيني، الامر الذي يجعلها تتمسك بالتزاماتها القومية والدينية والتاريخية تجاه الشعب الفلسطيني لحين تحقيق مطالبه وحقوقه، والذي لن يتحقق الا بالتضامن الإقليمي العربي لمواجهة المشاريع الإسرائيلية في المنطقة[١٦].

وشكلت المعطيات الإقليمية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه بعض البلدان العربية فرصة استغلتها إسرائيل للانفراد بالقضية الفلسطينية وتم طرح المشروع الامريكي –الإسرائيلي "صفقة القرن" او "السلام الاقتصادي"، هذا المشروع الذي الزم القيادة الأردنية الى توجيه انظار العرب للقضية الأساسية وهي قضية فلسطين وإيجاد حل يضمن للشعب الفلسطيني ارجاع كافة حقوقه المشروعة على ارضه، وعلى الصعيد الداخلي بما ان الأردن هي الوصي الشرعي للمقدسات في مدينة القدس لذا شكل مشروع صفقة القرن تحدي لصانع القرار السياسي الأردني لاسيما بعد ان تضمنت الصفقة وضع

---

[١٦] سهام حسين القحطاني، العرب وإسرائيل "صفقة السلام"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،٢٠١٨، ص٧١.

مناطق غور الأردن وشمال البحر الميت تحت السيادة الإسرائيلية باستثناء القدس الشرقية والتي تشكل نسبتها(٢٣%) من الضفة الغربية، وفي تلك الحالة سيتم تهجير العوائل الفلسطينية من مناطق الضم الى الأردن مما يشكل تحدي داخلي لها لزيادة عدد اللاجئين الفلسطينيين المسلوبة حقوقهم وتحويلها الى موطن بديل للفلسطينيين مما سيشكل تهديد لسيادتها ومصالحها في المنطقة لفشلها في إيجاد حل الدولتين الامر الذي سيكلفها في حالة تنفيذ الخطة التنازل عن جزء من الضفة الغربية وقبول اللاجئين الفلسطينيين على ارضها لتكون موطن بديل لهم[١٧].

كما ان ضم غور الأردن للسيادة الإسرائيلية يشكل تهديداً استراتيجياً لها لاسيما في المناطق المرتفعة المقابلة لمناطق الضم والتي استخدمتها القوات المسلحة الأردنية في معركة الكرامة عام(١٩٦٤م) ضد الجيش الاسرائيلي عندما أراد احتلال نهر الأردن لأسباب استراتيجية، كما ويشكل الضم تهديد اقتصادي وامني للمنطقة لان ذلك سيحرم الأردن من المعابر والتبادلات التجارية والاقتصادية مع الفلسطينيين، فيما يشكل الضم "لإسرائيل" خطوة لتوسع سياستها الاستعمارية في المنطقة على حساب الدول المجاورة[١٨].

وعلى ايه حال فمهما بلغت الضغوط التي تتعرض لها الحكومة الأردنية من جراء صفقة القرن، الا انها لن تستغني عن موقفها المساند للقضية الفلسطينية والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الوقت نفسه الذي تشترك فيه الدول العربية كالسعودية ومصر في الصفقة الامريكية – الإسرائيلية تلك الدول التي

---

[١٧] –عبد الوهاب عمروش، صفقة القرن ٢٠٢٠: تسوية القضية الفلسطينية أم تصفيتها، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (٩)، العدد (١)، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٢١، ص٧٧٨.

[١٨] – حكيم العمري، حقوق الشعب الفلسطيني في مشروع صفقة القرن، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (٤)، العدد (٢)، جامعة محمد بوضياف– المسيلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩، صفحة ٢٩٥.

كانت لها دور كبير في سير المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية والدفاع عن الشعب الفلسطيني، هذا الامر سيتيح الفرصة للإسرائيليين للضغط على الأردن وفلسطين لقبول الصفقة وما يحدث على ارض الواقع حتى وان لم يكن ذلك بصورة رسمية .

ونتيجة لفقدان القضية الفلسطينية الدعم المقدم من الدول العربية لاسيما بعد التطبيع مع "إسرائيل" كالسعودية والبحرين والامارات ومصر كما وافقت على صفقة القرن، الامر الذي وضع السياسة الخارجية الأردنية امام تحدي كبير وهو اخفاق الصفقة، او رفضها للخروج بأقل الخسائر، لاسيما بعد ان قامت السعودية بخفض المساعدات المقدمة للأردن من(١٦٥)مليون دولار في عام(٢٠١٥م) الى حوالي(٤١) مليون دولار عام(٢٠١٧م)، لذا لجأت الى خيار التحالفات الإقليمية بتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع العراق وقطر ومصر لتأمين مصادر الطاقة في حالة حدوث ازمة مع السعودية والولايات المتحدة الامريكية، لاسيما بعد ان أشار الى تلك الازمة الصحفي الفلسطيني المتخصص في الشأن الإسرائيلي "صالح النعامي" في تقرير له بمركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية منذ عام(٢٠١٨م) الى "ان السعودية تسعى لانتزاع الاشراف على الأماكن المقدسة في القدس من الأردن" ويمكن الإشارة كذلك الى الدعم الذي قدمه الملك السعودي "سلمان بن عبد العزيز" والبالغ(٢٥٠)مليون دولار للقدس خلال القمة العربية الثلاثون في تونس عام(٢٠١٩م) بسبب استثمارات الحكومة التركية في القدس لتعزيز مظاهر السياحة الى الأماكن الدينية المقدسة في القدس[١٩].

٢– السياسة الدولية:

[١٩] – عزمي بشارة، صفقة ترامب – نتنياهو": الطريق إلى النص، ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ،٢٠٢٠، ص٣٥.

عد مشروع "صفقة القرن" من وجهة نظر السياسة الخارجية الأردنية تجاوزاً لقواعد الشرعية الدولية ولمبادئ القانون الدولي، اذ وبعد ان تم طرحه على انها مبادرة سلمية للتسوية لقبول الدول بالأمر الواقع، الا ان مضمون المشروع يهدف الى تصفية القضية الفلسطينية، لاسيما بعد ان اعترف الرئيس الأمريكي السابق " دونالد ترامب" في تاريخ(٢٠١٧/١٢/٦م) ان القدس عاصمة لإسرائيل، وأنهت نهائياً عودة اللاجئين بإلغاء صفة اللاجئ عن الفلسطيني وتوطينهم في الدول العربية[٢٠].

استخدمت السياسة الخارجية الأردنية الأداة الدبلوماسية في رفض الصفقة كونها تعود بالنفع على "إسرائيل" بينما تضر كل من الأردن وفلسطين، لاسيما بعد ان انهت الولايات المتحدة الأمريكية أي مفاوضات مستقبلية في الملفات المهمة في القضية الفلسطينية كقضية القدس وقطاع غزة واللاجئين، بعد ان عملت القيادة الأردنية ما بوسعها لإظهار أثر القضية الفلسطينية في استقرار الشرق الأوسط وتحقيق السلام بحل الدولتين بالمحافل الدولية [٢١] ، وهو ما يدل على تمسك الأردن بموقفها تجاه الشعب الفلسطيني بالدفاع عن القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، كما عدت الأردن ان من ضمن شروط تحقيق السلام لابد من حل جميع القضايا بما فيها قيام دولة فلسطين على حدود عام(١٩٦٧م)، والقدس ومشكلة اللاجئين، لذلك تم رفض الصفقة لما تحمله من تهديد لمصلحة فلسطين أولا والدول المجاورة ثانياً.

---

[٢٠] – مجموعة من المؤلفين، صفقة القرن – في الميدان، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، دمشق، ٢٠٢٠، ص٣٩.

[٢١] –عزمي بشارة، مصدر سابق، ص٣٧.

وخلال مؤتمر "القمة الإسلامية الاستثنائي السابع" في العاصمة إسطنبول بتركيا لبحث تطورات القضية الفلسطينية بتاريخ(١٨/٥/ ٢٠١٨م)،استنكرت القيادة الأردنية تصرف الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" بنقل السفارة الامريكية الى مدينة القدس واعترافها بالسيادة الإسرائيلية عليها، كونه يشكل تهديد مبطن بسحب الوصايا الأردنية الهاشمية على المقدسات في مدينة القدس، وحصلت من الدول على قرار استمرار الوصايا كون الإعلان يشكل تهديد على استقرار المنطقة ويحبط كل الجهود التي تسعى اليها الدول العربية لتحقيق السلام[٢٢].

ولعدم موافقة الأردن على الصفقة واجهت مجموعة من الضغوط الاقتصادية لاسيما من قبل الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب"، اذ في عام(٢٠١٨م) أوقفت أمريكا المساعدات المقدمة الى وكالة غوث للتنمية البشرية " الاونروا" لتشغيل الفلسطينيين والتي تقدر حوالي(٣٥٠) مليون دولار، ولان الأردن تستضيف اعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين، فقد أثر هذا القرار بشكل سلبي على اقتصادها الذي كان يعاني من المديونية والركود الامر الذي شكل مصدر ضغط إضافي لها، مما جعلها تنتهج مبدأ الوسطية في تعاملاتها مع الولايات المتحدة الامريكية وتفصل بين ملف الصفقة وبين الملف الاقتصادي والتعاون الأمني في محاربة الإرهاب[٢٣].

ويمكننا القول انه في حال وان تم فرض العقوبات الاقتصادية على الأردن فان رفض الصفقة من قبل الأردن سيولد ضغوطات اقتصادية اقل من قبولها على حساب الشعب الفلسطيني، ويمكننا ان نستذكر قضية مشابهة تم فرض العقوبات

---

[٢٢] – جواد الحمد، مصدر سابق، ص١١٤.

[٢٣] – عبد القادر نعيم، أبرز مبادرات السلام الأمريكية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي: من مبادرة روجرز إلى صفقة القرن، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة (٢٤)، العدد (٩١)، الأردن، ٢٠٢٠، ص٩٥.

الاقتصادية على الأردن وتم إيقاف المساعدات المقدمة من قبل دول الخليج وامريكا عندما رفضت الأردن قيام قوات التحالف الدولي بشن حربها على العراق في عام(١٩٩٠م).

ونتيجة لعدم التوافق السياسي بين الأردن والولايات المتحدة الامريكية سارعت الأردن الى توسيع علاقاتها الخارجية على الصعيد الاقتصادي مع بريطانيا والصين وجاء ذلك في تصريح تلفزيوني لرئيس مجلس الأعيان الأردني "فيصل الفايز" في(٢٠٢٢/٥/٥م) قائلا" نثمن موقف الصين الداعم للمملكة الهاشمية الأردنية بكافة المجالات ولاسيما الاقتصادية والاستثمارية وعلى الرغم من المتغيرات الدولية في المنطقة كانت مصلحة البلدين وشعبهما اسمى من ذلك"، وعلى الصعيد العسكري وسعت الأردن علاقاتها مع روسيا الاتحادية لمواجهة تحديات صفقة القرن في المستقبل[٢٤].

المحور الثالث: الرؤية المستقبلية للسياسة الخارجية الأردنية في ضوء صفقة القرن.

واجهت السياسة الخارجية الأردنية تحديات إقليمية ودولية، لاسيما فيما يخص صفقة القرن وتداعياتها على القضية الفلسطينية ، اذ شكل التغاضي الأمريكي عن التوسع الإسرائيلي في بناء المستوطنات بالضفة الغربية مصدر قلق للسياسة الأردنية بعد ان تراجعت أهمية إيجاد حل للقضية الفلسطينية على المستوى الإقليمي والدولي، كما شكل دخول دول عربية كدول الخليج في الصفقة مصدر ضغط عليها لتغيير موقفها من الصفقة لاسيما فيما يتعلق بملف القدس واللاجئين، الامر الذي وضع السياسة الخارجية الأردنية امام خيارين اما ان تبقى

---

[٢٤] – وكالة الانباء الأردنية (بترا)، الفايز يؤكد استراتيجية العلاقات الأردنية الصينية، تاريخ الدخول:٢٠٢٢/٦/٩، على الموقع الالكتروني:https://petra.gov.jo –

متمسكة بقرارها الرافض لصفقة القرن ومحاولة افشال المشروع الأمريكي كونه مطلب الحكومة والاحزاب السياسية والشعب حيال الشعب الفلسطيني، او قبول الصفقة لتتجنب العقوبات الاقتصادية والسياسية الا ان تداعياتها ستكون اخطر، وعليه لابد لنا من التعرف على اهم الخيارات المستقبلية للسياسة الأردنية لمواجهة الصفقة على الصعيد الإقليمي والدولي.

أولا: على الصعيد الإقليمي

تعد القضية الفلسطينية احدى القضايا المركزية في السياسة الخارجية الأردنية التي من واجبها الدفاع عنها والسعي الى منح الشعب الفلسطيني كافة حقوقه المسلوبة والمتمثلة في قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس، الا ان ما ظهر من مستجدات على الساحة الدولية بسبب المشروع الامريكي –الإسرائيلي وما رافقه من متغيرات إقليمية وانضمام دول عربية خليجية للصفقة، جعلت خيارات صانع القرار السياسي الأردني امام تحديات صعبة وهو كيف يوازن بين الازمة الاقتصادية ويحافظ على المصلحة الوطنية من جهة وبين صفقة القرن وضم غور الأردن والضفة الغربية من جهة أخرى لاسيما بعد ان رفضت الصفقة[٢٥].

ومن المحتمل ان تغير القيادة الأردنية من موقفها حيال الصفقة وتوافق عليها، إذا توافرت عوامل تدفعها لتغيير موقفها وتجعلها ترضى بالصفقة ومنها[٢٦]:

١– قيام الولايات المتحدة الامريكية باستغلال الازمة الاقتصادية في الأردن لممارسة ضغوطها السياسية عليها.

---

[٢٥] –محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠١٨ –٢٠١٩، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت ،٢٠٢٠، ص٢٩١.

[٢٦] – امين المشاقبة واخرون، مصدر سابق، ص٩١.

٢- تخلي الدول العربية عن حل القضية الفلسطينية وترك الأردن تواجه قضية رفضها للصفقة بمفردها.

٣- تفاقم سوء الوضع الاقتصادي للأردن نتيجة إيقاف المساعدات والمنح الامريكية ومساعدات الدول العربية.

وبهذا تكون الأردن قد تجنبت قضايا عدة منها عدم الوقوع في مازق سياسي امريكي – إسرائيلي، كما حافظت على استمرار المساعدات والمنح من أمريكا والدول العربية، الا انها في نفس الوقت قد تواجه خطر يهدد امنها الداخلي من خلال توطين اللاجئين على أراضيها وضم غور الأردن للسيادة الإسرائيلية كما تخسر الوصاية على الأماكن المقدسة في مدينة القدس، اما في حال رفضت الصفقة فعليها ان تواجه ذلك بدبلوماسية ذكية يمكن من خلالها تعطيل خطة الضم من خلال طرح مجموعة من الخيارات الاستشرافية البديلة لصانع القرار السياسي الأردني منها [٢٧] :

١- ترى الأردن ان صفقة القرن تشكل خرق سياسي وأمني واقتصادي لمعاهدة السلام بينها وبين "إسرائيل" في عام(١٩٩٤م)، كونها تهدد امن الأردن واراضيه، لذا تستطيع الأردن ان تستغل ذلك في إعادة النظر ببنود المعاهدة كون "إسرائيل" خرقت هذه البنود واصبحت تشكل مصدر خطر وليست شريك للسلام.

٢- تعزيز التعاون الأردني – الفلسطيني لمواجهة صفقة القرن و"اسرائيل " باعتبارها تشكل انتهاك للقانون الدولي ويجب معاقبتها، وتحشيد الدول العربية للوقوف الى جانبهم ورفض الصفقة لاسيما تركيا وباكستان لما تشكله القدس من

[٢٧] – **تيسير عبد الله شرقي، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتحرير القدس وفلسطين، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠، ص٨٦.**

أهمية دينية وتاريخية في نفوس المسلمين، او اللجوء الى دول الجوار كالعراق ومصر وسوريا للتعاون والوقوف ضد مخططات "إسرائيل" وتطلعاتها الاستعمارية.

٣- استغلال ما يحيط إسرائيل من خطر أمني بسبب عدم القدرة على تامين حدودها بمفردها الا بالتعاون مع الأردن كونها تستلزم كافة الويتها في الجيش لتأمين حدودها.

٤- استغلال التأييد الحزبي والجماهيري الرافض للصفقة لطرد السفير الإسرائيلي وإلغاء اتفاقية الغاز معها الامر الذي يجعل "إسرائيل" تعيد النظر في خطة الضم.

وعليه نرى ان لجوء الأردن الى تعزيز تعاونها مع الدول العربية والاسلامية هو الخيار الرشيد من بين الخيارات الذي يمكن ان يتخذه صانع القرار السياسي الأردني للحفاظ على امنها القومي، كذلك تفعيل دور الجامعة العربية لعقد مؤتمر قمة عربية يناقش فيه مخاطر المشروع الأمريكي –الإسرائيلي "صفقة القرن" او "خطة السلام" والتي تشكل ضمنياً خطة للحفاظ على سلامة وأمن "إسرائيل" وتوسعها على حساب الشعب الفلسطيني والأردني، لذا يمكن لصانع القرار الأردني استغلال هذه الظروف للمطالبة بعقد مؤتمر قمة عربية والخروج بقرار موحد لمواجهة الصفقة والعودة الى طاولة الحوار والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية وبمشاركة الدول العربية.

ثانياً: على الصعيد الدولي:

بعد الدعم المقدم من الولايات المتحدة الامريكية في جعل "إسرائيل" تضم أراضي الضفة الغربية بشكل شرعي عن طريق صفقة القرن وتجرد الشعب الفلسطيني من امتلاك قوة عسكرية تدافع عن أراضيه وتنهي عودة اللاجئين الفلسطينيين، وبهذا تكون قد عملت على تصفية القضية الفلسطينية التي طالما كانت الشغل الشاغل في عقد جلسات الأمم المتحدة، كما مارست ضغوطها على

الأردن من خلال إيقاف تمويل وكالة "الاونرو" لتشغيل الفلسطينيين، الامر الذي وضع الحكومة الأردنية تبحث عن الخيارات الأفضل على الصعيد الدولي وتستشرف مستقبلها.

واجهت السياسة الخارجية الأردنية خلال مدة حكم الرئيس الأمريكي السابق" دونالد ترامب" موقف صعب في اتخاذ قرار سياسي متوازن في صفقة القرن يجمع بين رفض الصفقة واستمرار علاقتها مع واشنطن، فمن ضمن الضغوط التي مارستها السياسة الامريكية على الأردن هي مسالة المساعدات المقدمة الى وكالة" الاونرو"، والتي وضعت الأردن امام خيارين، الأول هو ايقاف المساعدات المالية المقدمة اليها في حال رفضت الصفقة، فضلا عن تردي العلاقات بين البلدين، اما الخيار الثاني كان استمرار المساعدات والمعونات المقدمة للأردن وممكن زيادتها مقابل القبول بالصفقة، فيما اختارت الأردن ان تمارس دور الوسيط بين الحكومة الإسرائيلية والفلسطينية ، كما تعمل على انتهاج سياسة التوازن بين رفض الصفقة واستمرار علاقتها مع واشنطن للتوصل الى حل الدولتين[٢٨].

فيما كانت سياسة الرئيس الأمريكي الديمقراطي "جو بايدن" مغايرة عن سابقه اذ كانت مؤيدة لحل الدولتين ونشر السلام في المنطقة، كما تم استئناف المساعدات الاقتصادية التي تم ايقافها من قبل إدارة ترامب والخاصة بالفلسطينيين اللاجئين [٢٩] .

---

[٢٨] – امين المشاقبة واخرون، صفقة القرن – المضمون، الخيارات التحديات والآفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان،٢٠٢١، ص١٢.

[٢٩] – إبراهيم حاكم غضيان، أثر عوامل البيئة الداخلية والخارجية في عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٩)، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد (١٢)، عدد (٣)، السنة الثانية عشر،٢٠٢٠، مركز السنبلة للبحوث والدراسات، عمان – الأردن ،٢٠٢٠، ص٩٠.

ويمكن استشراف مجموعة من السيناريوهات للسياسة الخارجية الأردنية فيما يخص صفقة القرن منها[٣٠]:

١- سيناريو تراجع اندفاع الادارة الامريكية للصفقة والرجوع للمفاوضات وعودة العلاقات السياسية الامريكية – الأردنية واستئناف المساعدات الاقتصادية والأمنية المقدمة لها مستندة الى تصريحات الرئيس الأمريكي "جو بايدن" فيما يخص قضية فلسطين ودور الأردن السياسي في المفاوضات والمنطقة، وتمسك الولايات المتحدة الامريكية بالقيم الديمقراطية وحقوق الانسان التي اتسمت بها او السعي للتفاوض مع "إسرائيل" من خلال استغلال مواقف الدول الداعمة للقضية الفلسطينية كالاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية وروسيا الاتحادية وبريطانيا المؤيدة لحل الدولتين وفق القواعد والمواثيق الدولية التي تتضمن حق تقرير المصير بالوسائل المشروعة.

٢- سيناريو التريث لمنح فرصة لصناع القرار في السياسة الخارجية الأردنية لتأجيل المواجهة والتكيف مع الاحداث والتطورات التي لا أحد يرى فيها أية بارقة أمل في المستقبل.

٣- سيناريو التكيف مع الصفقة والعمل على حل الدولتين في الوقت نفسه على ان تحصل على بعض التعويضات كونها الدولة المستضيفة للاجئين الفلسطينيين، يمكن ان يكون هذا السيناريو هو الأقل كلفة على المدى القصير الا انه مرفوض من قبل الساسة الاردنيون، لكنه يشكل أكثر كلفة على الشعب الأردني كونه يغير في ديموغرافية السكان ويمكن ان يستدرج الأردن لظروف غير متوقعة في الضفة الغربية من قبل "إسرائيل".

---

(٣٠) -جواد الحمد، الموقف والخيارات الأردنية في التعامل مع خطة ترامب، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/٥/١٦، على الموقع الالكتروني: https://albosala.com

٤- سيناريو المواجهة، يمكن للسياسة الخارجية الأردنية ان تلجا لهذا السيناريو واتخاذ قرار المواجهة كون الصفقة تشكل تهديد لأمنها وكيانها وهويتها واستقرارها، وان تعلن رفض الصفقة بكل تفاصيلها وتعمل على تكثيف جهودها مع الدول العربية والإسلامية الرافضة لمشروع الصفقة وقرارات الضم الاسرائيلية الغير مشروعة كونها تخالف قواعد القانون الدولي، وتدويل القضية من اجل الحفاظ على الامن والاستقرار في المنطقة، الا ان هذا السيناريو غير مفضل للسياسة الخارجية الأردنية كونه يكلف الأردن الكثير، اذ تتسم علاقة الولايات المتحدة الامريكية بالأردن بالاعتمادية الكاملة كونها تقدم مساعدات سنوية للأردن بقيمة (١.٧) مليار دولار، فضلا عن الاعتمادية الإسرائيلية الأمنية والاستراتيجية واتفاقية الغاز التي تم توقيعها في عام(٢٠١٦م) لشراء الغاز الإسرائيلي لمدة(١٥) عام اعتباراً من عام(٢٠٢٠م ولغاية ٢٠٣٥م) وتم تدفق الغاز الإسرائيلي الى الأردن عام(٢٠٢٠م) بمقدار(٤٥)مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، لذا فالسياسة الخارجية الأردنية تعمل على تنوع علاقاتها الإقليمية والدولية مع عدم تقليص اعتماديتها الخارجية.

٥- سيناريو الانجراف، يمكن ان تلجا السياسة الخارجية الأردنية لهذا السيناريو في حال حصلت مواجهات إسرائيلية فلسطينية تنسحب الى الداخل الأردني وتهدد امنه واستقراره، وهو يعتمد على ما يطرأ من مستجدات على الساحة الإقليمية.

وحسب ما تم طرحه من سيناريوهات وخيارات مستقبلية للسياسة الخارجية الأردنية يمكننا أيضا القول انه في حال تمسك الإدارة الامريكية بمشروع الصفقة، فعلى الحكومة الأردنية اللجوء الى بعض الدول لتعزيز اقتصادها كالصين والهند واليابان فضلا عن الاتحاد الأوروبي، كما يمكن ان تعمل على تعميق علاقتها مع روسيا

الاتحادية في الجانب العسكري تحسبا للمستجدات والاحداث المتطورة على الصعيد الإقليمي والدولي.

الخاتمة

شكلت "صفقة القرن" تحدي للسياسة الخارجية الأردنية في انهاء الوصايا الهاشمية الأردنية على الأماكن القدسية في مدينة القدس وانهاء دورها السياسي والتاريخي في الدفاع عن القضية الفلسطينية التي لا طالما شكلت المحور الأساس في كافة المحافل الاقليمية والدولية، وعلى الرغم من الضغوطات التي مارستها كل من الولايات المتحدة الامريكية و"إسرائيل" والدول العربية المشاركة في الصفقة، تمسكت الأردن بمبادئها الثابتة حيال الدفاع عن ارض وشعب فلسطين لحين قيام دولة فلسطينية حرة، وتمكنت من استشراف عدة سيناريوهات للسياسة الخارجية الأردنية واختيار السيناريو الأقل كلفة على الجانب الأردني والفلسطيني كونهم تربطهم روابط عميقة ومتجذرة ناهيك عن القرب الجغرافي والروابط التاريخية والاجتماعية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

١- اثبتت الدراسة قدرة السياسة الخارجية الأردنية في التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية من خلال فهم المضامين الحقيقية لبنود "صفقة القرن" وما تخفية من قضايا مصيرية حيال تصفية القضية الفلسطينية وانهاء ملف اللاجئين الفلسطينيين.

٢- تمسكت الأردن بمبادئها الثابتة في الدفاع عن القضية الفلسطينية التي ترتبط بها وطنيا وقوميا، على الرغم من الضغوطات التي تعرضت لها، بما يشكل دفاعاً عن مصالحها القومية.

٣- استطاعت الأردن ان توازن بين مواجهة الصفقة وبين المحافظة على مصالحها العليا، وأنها ترفض أن تحل القضية الفلسطينية على حساب ارض وشعب الأردن، لذلك تعمل على تقوية جبهتها الداخلية وتعزيز صمود الشعب الأردني لدعم قراها السياسي، فهي قادرة على مواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية.

٤- أن أمام السياسة الخارجية الاردنية خيارات متعددة لإفشال مخطط الصفقة، معتمدة في ذلك على الاستقرار الداخلي، والدعم الشعبي، والخبرة السياسية لقرارات ملك الاردن وعلاقاته الإقليمية والدولية.

التوصيات:

١- تعزيز علاقة الأردن بالدول العربية والإسلامية بما يخدم توجهاتها السياسية لتقوية دورها تجاه القضية الفلسطينية.

٢- تقوية الجبهة الداخلية للأردن لتقوية موقفها السياسي، من خلال اجراء إصلاحات شاملة في كل الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتقوية السياسة الخارجية الأردنية وتعزز من خياراتها في التعامل مع المتغيرات والتحديات التي تواجهها.

٣- تكثيف برامج التوعية ببنود الصفقة وتداعياتها على الأردن والقضية الفلسطينية واسنادها الى المؤسسات الإعلامية والتعليمية والمراكز المتخصصة بهذا الشأن.